

ورقة حول: تداعيات جائحة كورونا على الحماية الاجتماعية في قطاع غزة



إعداد: الباحث سعيد أبوغزة

وضعت جائحة "كورونا" تدخلات الحماية الاجتماعية تحت الاختبار، وأثرت بتداعياتها الخطيرة على كرامة ومعيشة الناس ورفاههم، ما أدى إلى تجديد التركيز على سياسات الحماية الاجتماعية، وضرورة وجود نظام حماية جيد التصميم والتنفيذ، كي يتسنى تخفيف حدة الفقر، وعدم المساواة، ويسهم في الدمج الاجتماعي، ولا يهمل أحدًا، وبرامج تتكيف مع حاجات محددة تُعالج ضعفاً تواجهه الفئات الهشة في حالة النزاع أو الطوارئ.

وتُعتبر الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة والمرضى حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتؤدي دوراً مهماً في حمايتهم من غول الفقر وتخفيف حدته، وتسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للحفاظ على الكرامة الإنسانية المتأصلة للناس.

وكشفت جائحة "كورونا" هشاشة سياسات وإجراءات الحماية الاجتماعية، سواء أكانت حكومية، أو أممية، أو أهلية في قطاع غزة، الذي عانى، ولا يزال يعاني، منذ سنوات طويلة، من الانقسام والحصار والتهميش.

والسياسات المنبثقة عنه، وكذلك مكونات النظام الصحي، كي يغدوا بحلة جديدة قائماً على منظومة حقوق الإنسان، ومن ضمنها قواعد الحماية الاجتماعية.

واتضح ذلك في ازدياد الأسر الفقيرة ودخول عمال المياومة إلى عمق الفقر المتفاقم، مع عدم وجود قانون يضمن تعويضهم، وحمايتهم من تغول أرباب العمل، وتزايد العنف ضد الأطفال والنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما بات واضحاً ضعف الخدمات الصحية وتجهيزاتها البشرية والمادية لمواجهة المخاطر، وكذلك قصور مفهوم الحماية الاجتماعية على الأمن الغذائي، من دون أن يكون هناك برامج تستهدف الفقراء والمُعطلين عن العمل، مثل الدعم النفسي، والأسري، والصحي، والتعليمي. الخ، حتى أن صندوق "وقفة عز"، الذي أنشأته الحكومة الفلسطينية في مدينة رام الله لمواجهة الجائحة جمع 60 مليون شيكل، أي نحو 17 مليون دولار، مارس التمييز في توزيع الأموال بين عمال الضفة الغربية، ونظرائهم في قطاع غزة (حسب بيان نقابة العمال في غزة).

انعكاس الجائحة على الفئات الاجتماعية:

- زيادة عدد الفقراء والمُعوزين، بخاصة قطاع كامل من عمال المياومة، وعمال الاقتصادات الصغيرة، والصغيرة جداً، وعدم وجود سياسات حماية لهم.
- عدم قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على تغطية كل المناطق الفقيرة والمهمشة بمكوناتها كافة.
- قلة، أو ضعف الخدمات الطبية من طواقم طبية ومعدات.
- ضعف الكادر المُدرَّب للتعامل مع الأزمات والطوارئ.
- ضعف منظومة الأمن الغذائي الشمولية.
- هشاشة الاقتصاد المحلي، وعدم وجود سياسات فعّالة تحمي العمال وتؤمن مستحقّاتهم وتعويضهم.
- عدم وجود دخل أساس مضمون لائق، أكان نقدياً أم

كما بات واضحاً انعدام القدرة الصحية على مواجهة أي مخاطر، وكذلك انعدام سياسات الأمن الغذائي، التي لم تغطِ الفئات كافة، المتضررة من عمال ومرضى ومُسنين، الذين لم تشملهم خدمات الحماية الاجتماعية.

إن تأثير عدم وجود قانون "الضمان الاجتماعي"، الذي تم تجميده قبل بداية عام 2019 بسبب كثير من العيوب والنواقص، كان بليغاً جداً، وبات ذلك واضحاً في غياب السياسات والإجراءات، التي تضمن الحماية من عواقب المخاطر المختلفة وتؤثر، سلباً، على الحياة الكريمة للفئات المشمولة بالحماية.

وتفاقت الحالة الاجتماعية للأسر الغزية الفقيرة، وارتفعت لما يزيد عن 75 في المئة المسجلة في بداية السنة وفق تقديرات وزارة التنمية الاجتماعية، حيث ينظر الخبراء إلى وصول نسبة الفقر إلى 80 في المئة مع نهاية أيار (مايو) 2020، ما يزيد استمرار معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة منذ عام 2000، جراء الممارسات الإسرائيلية العدوانية المتراكمة، وحرمان الآلاف من العمال من سبل عيشهم.

ومع ذلك، لم يستطع الاقتصاد المحلي الفلسطيني الضعيف خلق فرص عمل جديدة تستوعب هذه العمالة المدربة الماهرة، إلى جانب تأثيرات الحصار الإسرائيلي الكارثية على قطاع غزة منذ 2006، إضافة إلى ثلاثة حروب مُدمرة، وانقسام فلسطيني بغيبض أضعف مقومات الحياة في غزة وصولاً إلى هاوية الفقر المدقع، فيما لم تنجح برامج التشغيل الموقت في أن تشكل بديلاً من برنامج الحماية الاجتماعية الغائب.

ومع جائحة "كورونا" باتت جميع الجهات من مقدمي الخدمات غير قادرة على تغطية خدمات الضمان الاجتماعي لكل الفئات الفقيرة والمهمشة وعمال المياومة، الذين باتوا بلا دخل اقتصادي بعد إغلاق المنشآت والأسواق والأنشطة التجارية للحد من انتشار فيروس "كورونا" المستجد والوقاية منه، ما يؤشر إلى الحاجة إلى إصلاحات جوهرية في آليات وإجراءات وسياسات الضمان الاجتماعي، وفي مقدمة ذلك إعادة الاعتبار للنموذج الإغاثي

التنمية المستدامة 2030، بخاصة الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، ومحاربة الفقر وتقديم خدمات صحية ملائمة.

وفي ظل جائحة "كورونا" الوبائية بان جلياً ضعف الإمكانيات الصحية وقلة الكوادر الطبية بخاصة الرسمية، حيث اتضح وجود 60 جهاز تنفس فقط في قطاع غزة، كما استقدمت وزارة الصحة أطباء وممرضين من الخريجين الجدد للعمل في مراكز الحجر الصحي بمكافأة مالية زهيدة، مُعرضة حياتهم للخطر، نظراً لعدم وجود خبرات كافية لديهم، بالإضافة إلى تفاقم البطالة والفقر والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ما يؤثر على معنى الحياة الكريمة لدى الفئات الفقيرة والمهمشة. وعلى المؤسسات الأهلية أن تعي أن دورها الريادي لا يكتمل إلا بمشاركة الفئات المهمشة والفقراء، لا بالإحلال محلهم، وأنها جهة أهلية تعبر عن مصالح الناس وأولوياتهم، مهمتها الضغط على المؤسسات الدولية والتأثير في السياسات الحكومية لتلبية أولويات حاجات الفئات الفقيرة والمهمشة.

وعليه يجب على مؤسسات المجتمع الأهلي العمل على قواعد العدالة الاجتماعية للتركيز على الفئات الهشة من خلال:

1. بلورة رؤية واضحة لآليات الحماية الاجتماعية لدي المنظمات الأهلية على الصعيد الوطني انطلاقاً من دورها التشاركي والتكاملي مع الهيئات الحكومية والأممية والدولية، باعتبارها قوة ضاغطة من أجل تصويب مسار السياسات الاجتماعية ضمن التدابير الدولية للحماية الاجتماعية.
2. أن تعي المؤسسات الأهلية دورها المجتمعي من دون القيام بالأدوار الحكومية والأممية، لأن ذلك سيضعف مهماتها ويثقل كاهلها، وسيؤدي إلى إفلات هذه الجهات من مهماتها تدريجياً.
3. وضع أولويات المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة في سلم الاعتبارات الأولى للتمويل، بدلاً من الجنوح نحو أولويات وتوجهات المانحين.

عينياً لغبر المشمولين في برنامج الحماية الخاص أمثال عمال المياومة وكبار السن في القطاعات الاقتصادية كافة.

- ضعف التنسيق مع القطاع الخاص، وإجراءات حماية الحقوق العمالية.
- ارتفاع معدلات العنف الأسري والتمييز الواضح بين الجنسين، وعدم قدرة الفقراء على الوفاء بالالتزامات والديون، ما جعلهم عرضة للملاحقة القانونية.

دور المؤسسات غير الحكومية (الحماية ليست تكلفة بل استثمار):

لا شك أن مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني تبذل جهداً جيداً ودوراً تكاملياً مع المؤسسات الحكومية والأممية العاملة في المجال الاجتماعي والإغاثي والصحي والعمالي، إلا أن أغلب المساعدات إغاثية طارئة وغير مستمرة، ولا تفي بحاجات 50 في المئة من الحاجات الأساسية للأسر الفقيرة في غزة، وذلك حسب تقديرات وزارة التنمية الاجتماعية. وفي ظل تزايد الفقر وأعداد الأسر المحتاجة خلال الأشهر السابقة، التي شهدت إجراءات احترازية لمنع انتشار فيروس "كورونا"، لم تستطع أنشطة الحماية الاجتماعية من مقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية والعمالية من شمول الجميع، فيما بقيت شرائح مهمشة، والفقراء الجدد من عمال المياومة من دون شمولية للخدمات، فيما لم تتمكن المؤسسات الأهلية المختصة من تحقيق إنجاز ملموس لتحسين حياة الفئات المهمشة، من دون الشراكة وتضافر الجهود جمعاء بين السلطة الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والمؤسسات الأممية والدولية غير الحكومية العاملة في هذه المجال، على رغم أن مؤسسات القطاع الاجتماعي الأهلي لديها اسهاماتها الواضحة في الحماية الاجتماعية كعامل أساس ومساهم في الدمج الاجتماعي، وعدم تهميش الفقراء في سبيل الوصول لتحقيق أهداف

- ٤. الضغط والتأثير في سياسات الحماية الاجتماعية الحكومية والأممية، التي تستهدف القطاعات والمناطق في غزة، والحفاظ على لعب دور الشريك التنموي، والعمل على أن يكون هناك تطوير لمفهوم الحماية الاجتماعية بأن يكون التدخل التنموي إلى جانب التدخل الإغاثي من أجل الفقراء.
- ٥. تعديل آليات الاستهداف لتحسين نطاق التغطية وتقليل أخطاء الاستهداف.

توصيات عامة:

- إقرار قانون الضمان الاجتماعي.
- تجنب سياسات الحماية الاجتماعية عن التجاذبات السياسية.
- تطوير أنظمة الإنذار المبكر وخطط إدارة الأزمات.
- تحسين المنظومة الصحية من حيث الكوادر البشرية والتجهيزات الطبية.
- خلق قاعدة بيانات موحدة لجميع العاملين في قطاع الضمان الاجتماعية، منعاً للازدواجية، وتعزيز تكاملية الأدوار.
- تعزيز التنسيق والعمل التكاملي بين مقدمي الخدمات الاجتماعية لضمان الوصول لأكبر شريحة من المستهدفين لضمان حياة كريمة لهم.
- بناء نظام حماية اجتماعية شامل ومتكامل قائم على الاستثمار لصالح الفئات المستهدفة.
- وضع سياسات تحمي عمال المياومة من استغلال أرباب العمل، وتضمن حياة كريمة لهم في أوقات الأزمات.
- تطوير نظام برامجي لإدارة الأزمات وجهوية التعامل مع الحالات الطارئة مثل جائحة "كورونا".
- تصميم خطط حماية اجتماعية وطنية طويلة الأمد ومستدامة، وخطط إستراتيجية، توضح أدوار مختلف الجهات الفاعلة والمعنية بالاستجابة للطوارئ.
- تصميم آليات استهداف الحماية الاجتماعية تُحسّن نطاق التغطية الشاملة للمناطق والفئات المستهدفة

توصيات للمنظمات غير الحكومية:

- حشد الموارد والضغط على المانحين لتطوير آليات الحماية الاجتماعية.
- الضغط على السلطة الوطنية لإقرار قانون الضمان الاجتماعي، بما يلبى حاجات الناس.
- الاستثمار في بناء القدرات لضمان التعامل الفاعل في وقت الأزمات.
- وضع آليات لتطبيق قانون العمل وضمان حماية حقوق العمال، وفتح قنوات تنسيق مع القطاع الخاص.
- الضغط على المؤسسات الدولية والجهات المانحة لزيادة المساعدات الصحية والإنسانية والإغاثية.
- خلق برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتفعيل آليات الدمج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين.
- تقديم مبادرات نوعية وجديدة تُعزز الحماية الاجتماعية والضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لتطوير سياسات جديدة تمكّن الفئات الهشة والفقيرة من دعم الصمود وتحسين جودة الحياة.
- احتضان المبادرات الشبابية الخيرية، وتدريب الشباب، وتطوير دليل إرشادي، ومدونة سلوك للعمل مع الفقراء، وتفعيل مبادرات وسياسات الدمج الاجتماعي.

يهدف تقليل الأخطاء.

ثانياً: الدمج الاجتماعي: هو العملية التي تُبذل من خلال الجهود لضمان تكافؤ الفرص، بحيث يمكن للجميع، بغض النظر عن خلفيتهم، أن يحققوا إمكاناتهم الكاملة في الحياة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة 2017).

- دعم سياسات نظام الحماية الاجتماعية في القطاع الاقتصادي الخاص.
- العمل الفوري على خطة طوارئ للحماية الاجتماعية في ظل الأزمات.

المفاهيم:

ثالثاً: تدابير الحماية الاجتماعية:

- دخل أساس ولائق، أكان نقدياً أم عينياً.
- حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية في شكل معقول التكلفة في مجال الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والأمن الغذائي (منظمة العمل الدولية 2011).

- **أولاً: الحماية الاجتماعية:** تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات، التي تؤثر سلباً على رفاهية الشعب، وتتكون من سياسات وبرامج رامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة سوق العمل، وتقليل تعرض الناس للمخاطر الاقتصادية، مثل البطالة، والاقصاء، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتساهم في تدخلات سوق العمل الإيجابية لتعزيز العمالة والتشغيل (معهد بحوث التنمية التابع للأمم المتحدة).

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع "توجهات منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لمواجهة التحديات المستقبلية"

الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PANGO
بالشراكة مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية FES



المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية - فلسطين.